الأمم المتحدة

A/C.2/69/SR.15

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والستون

Distr.: General
25 November 2015
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الخامسة عشرة
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد كاردي ..... (إيطاليا)

ثم: السيد ستيبوفسكا (نائب الرئيس) ..... (بولندا)

المحتويات

البند ٢٣ من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

(أ) تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)

(ب) التعاون في ميدان التنمية الصناعية

(ج) دور المرأة في التنمية

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org)

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/)

14-62972 X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥.

البند ٢٣ من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى (A/69/223)

(أ) تنفيذ عقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) (A/69/204 و A/69/392 و A/C.2/69/2)

(ب) التعاون في ميدان التنمية الصناعية (A/C.2/69/2 و A/69/392 و A/69/331)

(ج) دور المرأة في التنمية (A/C.2/69/2 و A/69/392 و A/69/156)

١ - السيدة رضوي (هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة): عرضت تقرير الأمين العام عن الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية (A/69/156)، وقالت إن تحديات التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين ليست فقط أكثر إلحاحا من أي وقت مضى ولكنها أيضا مترابطة بشكل وثيق. وأضافت قائلة إن من غير الممكن تحقيق التنمية المستدامة إذا كانت النساء والفتيات، اللاتي يتضررن بشكل غير متناسب من الصدمات والضغوط الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، يفتقرن إلى ضروريات من قبيل الأمن الغذائي أو الدعم لأعمال الرعاية.

٢ - وتابعت قائلة إن هناك دلائل متزايدة على وجود أوجه تآزر هامة بين المساواة بين الجنسين والاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. فعلى سبيل المثال، عندما تشارك المرأة في الإدارة العامة أو تكون في مواقع اتخاذ القرار، يتزايد الاستثمار في التنمية البشرية ويكون تقديم الخدمات أكثر فعالية من حيث التكلفة وينخفض الفساد وقد تكون هناك فوائد بيئية. وأضافت قائلة إن لحصول المرأة على الأصول الزراعية وتحكمها فيها أهمية حيوية لتحقيق الأمن الغذائي وإنه يتضح أن لولوج النساء والفتيات إلى التعليم ومشاركتهن المتزايدة في العمالة تأثير إيجابي في التنمية الاقتصادية.

٣ - واستطردت قائلة إنه رغم ذلك، فهذه الأشكال من الاستدامة لا تؤدي دائما إلى تحسين مستويات المساواة بين الجنسين. وتعتمد بعض أنماط النمو الاقتصادي المتجه نحو التصدير على الفروق الكبيرة في الأجور بين الجنسين ويمكنها أن ترسخ التمييز بين الجنسين. كذلك، عندما تنعت السياسات النساء بأنهن "منقذات الاستدامة"، غالبا ما تتعزز القوالب النمطية لسلوك النساء وأدوارهن ويمكن أن يتزايد عبء عمل المرأة غير المأجور دون منحهن ما يجب لهن من الحقوق أو الموارد أو المنافع.

٤ - واسترسلت قائلة إن العدد السابع من الدراسة الاستقصائية يبحث النمو الاقتصادي، والاقتصاد الأخضر والمنافع العامة؛ وإنتاج الغذاء وتوزيعه واستهلاكه؛ والسلامة البدنية للسكان والنساء؛ والاستثمارات اللازمة في المياه والصرف الصحي والطاقة. وأضافت أنه يبين بوضوح أن التنمية غير المستدامة وعدم المساواة بين الجنسين يعززان ويفاقمان بعضهما بعضا. ودون التنظيم الحكومي لأنماط النمو وأسواق العمل، يمكن أن تضطر النساء إلى العمل بأجور منخفضة كما يمكن أن تُستغل الموارد الطبيعية. ويؤدي عدم توافر إمكانية الحصول على مياه مستدامة ونظيفة وعلى الصرف الصحي والطاقة إلى النيل من حقوق الإنسان المفروضة للنساء والفتيات. ويدعو التقرير إلى استثمارات تعترف بمعارف النساء وقدرتهن على الفعل وسلطتهن في مجال اتخاذ القرارات. وقد كانت ثمة استثمارات مثمرة في هذه المجالات.

٥ - وتابعت قائلة إن للدول دورا مركزيا في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين لأنها تستطيع التحكم في استخدام الموارد وتوجيه الاستثمار. وإذا كانت

مساهمة القطاع الخاص والمجتمع المدني حيوية أيضا فإن الدول فقط هي التي يمكنها تعزيز الحلول المبتكرة ومساءلة الآخرين. ولتقييم ما إذا كانت سياسات التنمية المستدامة واستثماراتها ستسهم أيضا بشكل إيجابي في تحقيق المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للمرأة، يقترح التقرير ثلاثة معايير هي: مدى احترام معايير حقوق الإنسان وتعزيز قدرات النساء والفتيات ومدى إيلاء الاهتمام لأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر التي تقدمها النساء ومدى تشجيع مشاركة النساء والفتيات في جميع جوانب التنمية المستدامة. كما يدعو التقرير الدول إلى ضمان أن تزيد سياسات النمو الأخضر من إمكانية حصول النساء على وظائف مراعية للبيئة وعالية الجودة والنظر في دور اقتصاد الرعاية.

٦ - واختتمت قائلة إن من الأهمية بمكان دعم الاستثمارات المراعية للبيئة ومصالح الفقراء والاعتبارات الجنسانية من الناحية المالية وتشجيع المساواة بين الجنسين في جميع جوانب أهداف التنمية المستدامة المقترحة. ولن تكون هذه السياسات فعالة إلا إذا شاركت المرأة في عمليات صنع القرار وتولت قيادتها بشكل كامل وعلى قدم المساواة مع الرجل.

٧ - السيدة وينيان يانغ (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): عرضت تقرير الأمين العام عن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) (A/69/204)، وقالت إنه على الرغم من أن الهدف المتعلق بالفقر ضمن الأهداف الإنمائية للألفية قد تحقق على المستوى العالمي، فقد كان التقدم متفاوتا بين المناطق والبلدان. وأضافت قائلة إن عدم المساواة والإقصاء الاجتماعي والبطالة وتغير المناخ تشكل جميعها تهديدات للفئات الفقيرة في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

٨ - وتابعت قائلة إن التقرير يصف الإجراءات المتخذة في سياق خطة عمل الأمم المتحدة على نطاق المنظومة فيما يتصل بتنفيذ العقد الثاني، والتي تركز على الحماية الاجتماعية وأفضل الممارسات لإيجاد فرص العمل اللائق وبناء القدرات وبطالة الشباب والمساواة في سوق العمل. وهو يوصي الدول باستثمار موارد كافية لمعالجة الطابع المتعدد الأبعاد للفقر.

٩ - واسترسلت قائلة إن جهود القضاء على الفقر سيكون لها حظ أكبر من النجاح إذا كان النمو الاقتصادي مستداما وشاملا للجميع وعادلا. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي بذل المزيد من الجهود للرفع من وتيرة إنشاء فرص العمل لأن العمل محرك رئيسي للإدماج والقضاء على الفقر. ومع ذلك لا تزال تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية تؤثر على العديد من أسواق العمل الوطنية.

١٠ - واختتمت قائلة إن الدول يمكنها أيضا تسريع القضاء على الفقر من خلال زيادة القدرة على التكيف والتصدي لتفاقم عدم المساواة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال توفير المزيد من الحماية الاجتماعية وتحسين المساواة في الفرص وضمان فرص الحصول على غذاء كاف وخفض مستويات البطالة. ويجب أيضا التصدي للمخاطر الناجمة عن تدهور البيئة والتهديد الذي يشكله بالنسبة لأولئك الذين يعيشون في فقر من خلال التغير الهيكلي.

١١ - السيد كيتاوكا (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية-اليونيدو): عرض تقرير المدير العام لليونيدو حول التعاون في مجال التنمية الصناعية (A/69/331)، وقال إن العامين الماضيين كانا بالغي الأهمية للتنمية الصناعية. ففي عام ٢٠١٣، اعتمد إعلان تاريخي بشأن مفهوم التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع خلال المؤتمر العام للمنظمة في ليما. وقد اعتُرف بهذا المفهوم باعتباره سبيلا للمضي قدما

بالتنمية الصناعية، ليس فقط في أقل البلدان نموا ولكن أيضا في البلدان الصناعية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، تنظر إلى التصنيع كمساهم رئيسي في التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. ومن المشجع جدا أن الوثيقة الختامية للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة تشير إلى التصنيع المستدام والشامل للجميع.

١٢ - وتابع قائلا إن المرونة النسبية لقطاع التصنيع في البلدان النامية والبلدان الصناعية الناشئة استطاعت حتى الآن أن تبقي العديد من الناس بمنأى عن الآثار المترتبة عن الأزمتين المالية والاقتصادية إذ تصل حصة هذه البلدان من قيمة التصنيع المضافة في العالم إلى أعلى مستوى لها. ويرجع ذلك إلى ميل البلدان الصناعية نحو الاستعانة بمصادر خارجية للقيام بالأنشطة الإنتاجية وزيادة التركيز على تقديم الخدمات والاعتماد على القطاع المالي أكثر مما هو عليه الحال بالنسبة للبلدان النامية أو الصناعية الناشئة. وقطاع التصنيع محرك هام للنمو في البلدان النامية ورغم أن هناك فرقا بين البلدان النامية، فقد ارتفعت صادراتها المصنعة بنسبة أعلى سنويا ما بين ٢٠٠٨ و٢٠١٢ مقارنة بصادرات البلدان الصناعية.

١٣ - واسترسل قائلا إن التصنيع الذكي والتعاون الصناعي يساعدان الناس على التخلص من الفقر ويوفران نتائج اجتماعية واقتصادية إيجابية للمناطق والمجتمعات. وينبثق الرخاء المشترك والشمولية عادة من التقدم في امتصاص القوة العاملة في مهن صناعية مدرة لدخل أكبر، مثل مهن الصناعة الزراعية أو الصناعات الصيدلانية. ويضطلع التصنيع بدور فعال في تشجيع فرص العمل المتاحة للمرأة. ومع ذلك، ينبغي للسياسة الصناعية أن تهيئ البيئة الصحيحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ وينبغي معالجة عدم التوافق بين التعليم واحتياجات القطاع الصناعي. وعلاوة على ذلك، لن يحدث التقدم والازدهار أثرا باقيا إذا أهملت حماية البيئة.

١٤ - وتشمل برامج عمل اليونيدو الحالية ثلاثة مجالات مواضيعية تهدف جميعها إلى توفير مجموعة شاملة ومستدامة من الخدمات لمعالجة جميع أبعاد التنمية المستدامة. وفي الأجلين المتوسط والطويل، ستعود التغيرات الهيكلية الصناعية الرئيسية التي طرأت على البلدان النامية بالفائدة على الأداء الصناعي لهذه البلدان. ولا يمكن إنكار العلاقة بين التصنيع الشامل للجميع والمستدام وبين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الطويلة الأجل.

١٥ - واستطرد قائلا إن التقرير يوصي ببذل الجهود لضمان زيادة شمولية الفوائد الناجمة عن التصنيع وتوزيع تلك الفوائد بالتساوي ليس فقط فيما بين النساء والرجال ولكن أيضا بين جميع البلدان والمناطق. وستكون هناك حاجة إلى بذل جهود مماثلة لكفالة الاستدامة البيئية للقطاع الصناعي. وستعزز اليونيدو عملها وشراكاتها في مجال إقامة بنية تحتية صناعية متينة، والابتكار في مجال الصناعة ودعم الحكومات في معالجة المحددات الرئيسية للنمو الصناعي وتحقيق الازدهار في المستقبل.

١٦ - السيد رحمان (منظمة السياحة العالمية): عرض تقرير الأمين العام لمنظمة السياحة العالمية عن تشجيع السياحة البيئية من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة (A/69/223) وقال إنه يقدم معلومات مستكملة عن التقدم المحرز منذ صدور تقرير عام ٢٠١٢ ويتضمن الآراء التي قدمتها الدول ردا على استبيان تم توزيعه بشأن التنمية المستدامة والسياحة البيئية. ورغم أن عدد الردود على هذا الاستبيان كان أقل من عدد الردود التي جاءت على استبيان مماثل يتعلق بالتقرير السابق، فإنها كانت كافية من حيث تمثيل المناطق الجغرافية

ومن حيث مستوى التنمية في البلدان المحيية، ومن المفيد أن ١٤ دولة أجابت على الاستبيان للمرة الثانية.

١٧ - ويدخل نهج التقرير في سياق القضاء على الفقر وحماية البيئة. وهذا يتمشى مع الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو + ٢٠، لأن السياحة قطاع قادر على المساهمة في التنمية المستدامة وإحداث التغيير صوب الاقتصاد الأخضر. ويتضمن التقرير أمثلة على ممارسات جيدة تظهر دور السياحة المستدامة محرك مهم لإيجاد فرص العمل وحماية البيئة وحماية التراث الطبيعي والثقافي. وقد أسفر المؤتمران السنويان السابع والثامن للسياحة البيئية والسياحة المستدامة عن مزيد من الالتزام والإجراءات من جانب أصحاب المصلحة فيما يخص السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية.

١٨ - واختتم قائلا إن أهمية السياحة آخذة في التنامي في جميع المجتمعات المحلية والدول، بصرف النظر عن حجمها أو مستوى تنميتها. فهي تمثل ٣٠ في المائة من خدمات التصدير في العالم و٤٥ في المائة من خدمات التصدير في البلدان النامية. ويتوقع أن يبلغ عدد الوافدين الدوليين حوالي ١,٦ بليون بحلول عام ٢٠٢٠.

١٩ - السيد مولينيدو كلاروس (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): تحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وأعرب عن قلقه من أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وانعدام الأمن الغذائي وتقلبات تدفقات رأس المال وأسعار السلع الأساسية وإمكانية الحصول على الطاقة وتغير المناخ كلها عوامل تعيق مكافحة الفقر. ومن الأهمية بمكان أن تتملك الدول برامجها الإنمائية وتصوغ استراتيجياتها وسياساتها في ميادين النمو الاقتصادي وإحداث فرص العمل وحماية البيئة، من بين ميادين أخرى. ورغم وجود مؤشرات تدل على النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة النمو، لا تزال البلدان النامية تعاني من بطء نمو التجارة الدولية ومحدودية فرص الحصول على التمويل الدولي ومن الاختلالات الكبرى التي تعتور سوق العمل.

٢٠ - واستطرد قائلا إنه من أجل القضاء على الفقر، هناك حاجة إلى مساعدة إنمائية رسمية مستدامة ويمكن التنبؤ بها من الدول المتقدمة النمو. وعلى هذه الدول أن تحقق على وجه السرعة هدفها وتقدم ٠,٧ من دخلها القومي الإجمالي إلى البلدان النامية لأغراض إنمائية، بما في ذلك تخصيص ما بين ٠,١٥ و٠,٢٠ في المائة لأقل البلدان نموا. ولأن الفقر ينال من كرامة الإنسان فينبغي أن يتصدر القضاء عليه أولويات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ولبلوغ أهداف خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، ينبغي دعم هذه الخطة من خلال وسائل تنفيذ فعالة ومناسبة وشراكة عالمية معززة من أجل التنمية تشمل النهوض بالعمالة وتحسين سبل الحصول على الخدمات الاجتماعية والقضاء على الأمية وعلى الأمراض. وينبغي أن تسترشد الخطة الجديدة بالدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية وأن تتصدى الجهودُ الإنمائية التي تستهدف القضاء على الفقر لتحديات وفرص التنمية المستدامة على الصعيدين الدولي والوطني.

٢١ - وتابع قائلا إن التصنيع محرك أساسي للتنمية المستدامة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم للبلدان النامية المساعدة التقنية والتكنولوجيا والموارد المالية اللازمة لمساعدتها على تنمية القدرات والسياسات وفقا لأولوياتها الوطنية ولتحقيق التصنيع بطرق مستدامة بيئيا. وستكون لهذه الإجراءات فوائد اقتصادية واجتماعية، تشمل إدماج النساء والشباب في عملية النمو الاقتصادي.

٢٢ - وأضاف قائلا في هذا الصدد إن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يتسمان بأهمية حاسمة في تحقيق التنمية المستدامة. وللاستثمار في النساء والفتيات آثار مضاعفة في المجتمع وفي جميع قطاعات الاقتصاد لكن النهوض بالمرأة على

صعيد العالم أجمع، لا سيما في البلدان النامية، ما زالت تعيقه تفاوتات آخذة في التنامي، بما في ذلك البطالة وتزايد العولمة. ولهذا، يتعين على الحكومات أن تشجع توفير العمل اللائق للجميع وتعزز أنظمة سوق العمل من أجل تهيئة أرضية تتكافؤ فيها الفرص. وأكد أن مجموعة ال٧٧ والصين ترى أن الاعتبارات الجنسانية ينبغي أن تدمج على نحو ملائم في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وستعجل المجموعة بتنفيذ التزاماتها بموجب مختلف الصكوك القانونية الدولية، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وإعلان ومنهاج عمل بيجين. ومن الضروري بالنسبة للنساء أن يشاركن ويتولين القيادة في جميع مجالات التنمية المستدامة، كما من الضروري تهيئة بيئة مؤاتية من أجل تحسين وضع النساء والفتيات في كل مكان، لا سيما في المناطق الريفية والمجتمعات المحلية، وفي أوساط الشعوب الأصلية والأقليات العرقية.

٢٣ - السيد ماك دونالد (سورينام): تكلم باسم الجماعة الكاريبية وقال إن الدول الكاريبية عدلت الأهداف الإنمائية للألفية لكي تعكس الظروف المحلية وإن عدة دول أدمجت غايات ترتكز على الأهداف الإنمائية للألفية ضمن أطر سياساتها الوطنية. ويقتضي الدفع بعجلة التنمية إلى الأمام وتعزيز التنمية المستدامة، وجود بيانات حديثة وموثوقة. ورغم أن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومصرف التنمية الكاريبي نشرا تقارير شاملة عن التنمية الاجتماعية في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠، على التوالي، ثمة حاجة إلى بيانات أحدث. ولهذا تقترح الجماعة أن تتعاون هاتان المنظمتان مع هيئات الإحصاءات ذات الصلة بغية جمع بيانات محدثة عن التنمية الاجتماعية والفقر.

٢٤ - وأضاف قائلا إنه رغم أن بعض بلدان الجماعة قد حقق العديد من الأهداف الإنمائية للألفية أو يُرجح أن يحققها بحلول الموعد المحدد وهو ٢٠١٥، فمستويات الفقر في الأرياف والمدن في هذه المنطقة دون الإقليمية تبقى مرتفعة. بل إن عددا مهما من المناطق الصغيرة في بلدان مزدهرة نسبيا ما زال يعاني الفقر. وبصورة عامة، فإن الفرص التي يستفيد منها الفقراء للحصول على الرعاية الصحية والخدمات الأساسية تظل محدودة. ومن بين مؤشرات الفقر الأخرى انخفاض مؤشرات الإنجاز في مجال التعليم واكتساب المهارات وتوسع الأسر بشكل يفوق المتوسط وارتفاع معدل البطالة، خصوصاً لدى النساء والشباب. ويتفاقم الأمر أكثر من جراء ظاهرة فشو الفقر في أوساط العمال، فغالبا ما لا يستطيع العديد من أفراد الشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن في المجتمع التخلص من براثن الفقر حتى عندما تتاح لهم فرص العمل. ورغم اطراد النمو الاقتصادي، فتفاوت الدخل آخذ في الارتفاع في العديد من دول الجماعة الكاريبية، فيما لا يزال عدم المساواة بين الجنسين وأوجه التفاوت في توفير الرعاية الصحية والتعليم مدعاة للقلق. وعلى ضوء هذه التحديات، لا ينبغي الإفراط في التركيز على النمو الاقتصادي الذي لا يمكنه، بحد ذاته، تعزيز العدالة الاجتماعية. بل ينبغي بذل جهود لمعالجة طائفة من المسائل المترابطة.

٢٥ - وأردف قائلا إنه بحلول عام ٢٠٥٠، سيبلغ عمر أكثر من ٣٠ في المائة من سكان هذه المنطقة دون الإقليمية ما يزيد عن ٦٠ سنة. ويجب اتخاذ تدابير ملائمة لكي يبقى السكان المسنون جزءا من القوة العاملة ويساعدوا بذلك في التعجيل بالنمو بدلا من تقويض أنظمة الرعاية الصحية للعديد من الدول وهي المثقلة بالأعباء أصلا. ورغم أن أنظمة الرعاية الصحية الممولة تمويلاً جيدا في العديد من البلدان تساعد في كفالة باستمرار تمتع السكان بصحة جيدة، يمكن فعل المزيد من أجل تحسين الرعاية الصحية ومكافحة

الأمراض غير المعدية وتشجيع أنماط الحياة الصحية، خاصة في أوساط الفئات المنخفضة الدخل. كما يتعين على الدول الكاريبية أيضا اتخاذ إجراءات لزيادة توافر السكن اللائق والميسور التكلفة للأسر المنخفضة الدخل، بما في ذلك من خلال توفير تمويل بشروط ميسرة.

٢٦ - ومضى قائلا إن كل بلدان الجماعة الكاريبية حققت تقدما في مجالات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، كما استطاعت أن معدلات مرتفعة للتسجيل بالمدارس الابتدائية، باستثناء هايتي. ومع ذلك، يبقى انخفاض مشاركة الذكور في التعليم الثانوي والعالي مثيرا للقلق. وتعمل الدول الأعضاء في الجماعة معا من أجل تعزيز الأمن الغذائي بالنسبة لقطاعات المجتمع الضعيفة وتشجيع التغذية الجيدة والزراعة المستدامة والتنمية الريفية. وفي هذا الصدد، يمكن لمزارع العائلة أن تسهم بشكل كبير في القضاء على الفقر وفي تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في هذه المنطقة دون الإقليمية. وقد نظمت الجماعة الكاريبية قبل أسبوع مناسبات من أجل تعزيز الزراعة وكذلك الأمن الغذائي والتغذوي.

٢٧ - وأردف قائلا إنه أمام المنافسة القوية من خارج المنطقة دون الإقليمية، انخفضت الصادرات الرئيسية لبلدان الجماعة الكاريبية، بما في ذلك الموز والسكر والأرز والسلع المصنعة، بشكل ملحوظ في العقود الأخيرة. وستؤدي مواصلة تحرير التجارة إلى صعوبات إضافية بالنسبة لهذه البلدان التي يجب أن تكون قادرة على الاعتماد على قوى عاملة أكثر مهارة وقادرة على المنافسة على الصعيد العالمي. كما يجب على دول الجماعة أن تضع تدابير للتكيف مع آثار تغير المناخ وتخفيفها، رغم العبء الإضافي الذي سيقع على ماليتها العامة، من أجل تعزيز القدرة على التكيف وضمان مصادر رزق سكانها. وأكد أن الجماعة الكاريبية تتطلع إلى انطلاق صندوق كوبنهاغن الأخضر للمناخ وإلى نجاح الدورتين العشرين والحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، اللتين ستعقدان بليما وباريس، على التوالي، وتدعو إلى اعتماد اتفاق ملزم قانونا بشأن تغير المناخ يعالج شواغل الأطراف في الجماعة الكاريبية.

٢٨ - وتابع قائلا إن جميع بلدان الجماعة الكاريبية باستثناء هايتي صنفت ضمن البلدان ذات الدخل المتوسط بناء على معايير أحادية البعد، مثل الدخل الفردي. وقد فرض هذا التصنيف قيودا صارمة على فرص حصول دول الجماعة على التمويل بشروط ميسرة. ويتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور رائد في مراجعة هذه المعايير وأن تحث المؤسسات المالية الدولية على تعويضها بمعايير تأخذ بعين الاعتبار التحديات الخاصة التي تواجهها دول الجماعة، بما في ذلك التحديات المتصلة بوفورات الحجم وارتفاع المديونية. وإضافة إلى ذلك، ينبغي سن سياسات من أجل تيسير حصول صغار الملاك وأصحاب المشاريع على القروض والموارد والخدمات التقنية وخدمات التأمين بهدف تشجيع إقامة المشاريع المتناهية الصغر والمشاريع الصغيرة والمشاريع المتوسطة الحجم، التي تضطلع بدور فعال في إيجاد فرص العمل. ومما يمكن أن يساعد أيضا في مكافحة الفقر إنشاء شبكات فعالة للأمان الاجتماعي، تشمل فرض حد أدنى للأجر وتوفير الرعاية الصحية للجميع واستحداث برامج ما بعد الدوام المدرسي ومنح استحقاقات ما بعد سن التقاعد.

٢٩ - وفي الختام، أكد أن الجماعة الكاريبية تدعم التوصية الواردة في تقرير الأمين العام عن تجاوز الأعراض إلى بناء الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية اللازمة لاستدامة جهود القضاء على الفقر (A/69/204، الفقرة ٧٥). ورغم أن الهدف المتعلق بالقضاء على الفقر من

الأهداف الإنمائية للألفية قد تحقق على المستوى العالمي، فإن موعد عام ٢٠١٥ سيحل ومئات الملايين من الأشخاص لا يزالون يعيشون في فقر مدقع. وتتيح خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ فرصة غير مسبوقة لتدارك ما لم يكتمل تحقيقه من الأهداف الإنمائية للألفية والعمل على القضاء على الفقر المدقع والجوع في غضون عقد واحد. وأكد أن الجماعة تشدد على أنه لا ينبغي إعادة التفاوض بشأن تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة وترحب بكون القضاء على الفقر، وهو التزام معنوي، سيبقى في صلب مبادرات الأمم المتحدة خلال السنوات ال١٥ المقبلة.

٣٠ - السيدة تان (سنغافورة): قالت متحدثة باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا إنه رغم أن المجتمع الدولي حقق من بين الأهداف الإنمائية للألفية الهدف المتعلق بتخفيض نسبة الأشخاص الذين يعيشون بأقل من ١,٢٥ دولار في اليوم قبل الموعد المحدد، فلا يزال زهاء ١,٢ بليون شخص عبر العالم و١٨ في المائة من سكان بلدان الرابطة يعيشون في فقر مدقع. ونظرا للتوافق المتزايد في الآراء على أن القضاء على الفقر ليس فقط واجبا أخلاقيا، ولكنه أيضا شرط أولي للتنمية المستدامة الحقيقية، ترحب الرابطة بهدف القضاء التام على الفقر على الصعيد العالمي المقترح ضمن أهداف التنمية المستدامة.

٣١ - وتابعت قائلة إن القضاء على الفقر والتنمية الريفية يرتبطان ارتباطا وثيقا. وفعلا، يقدر أن ٧٠ في المائة من الفقراء في جنوب شرق آسيا يعيشون في المناطق الريفية. وإضافة إلى ذلك، غالبا ما تكمن جذور تزايد مستويات الفقر في المناطق الحضرية في الفقر المتأصل في المناطق الريفية. ولذلك، اعتمدت الرابطة خطة العمل الإطارية المتعلقة بالتنمية الريفية والقضاء على الفقر للفترة ٢٠١١-٢٠١٥، التي تركز على التنمية الريفية المستدامة والنمو الاقتصادي، والأمن الغذائي والسيادة الغذائية في خضم تغير المناخ، والحماية الاجتماعية وشبكات الأمان، وتنمية الهياكل الأساسية والموارد البشرية في المناطق الريفية، وكسب الأنصار من أجل التنمية الريفية والقضاء على الفقر، ورصد وتقييم استراتيجيات الحدّ من الفقر. كما أن من شأن تمكين المجتمع المحلي أيضا تعزيز الجهود الرامية إلى تخفيف حدة الفقر في المجتمعات المحلية الريفية؛ وخلال منتدى التنمية الريفية والقضاء على الفقر الذي عقدته الرابطة في عام ٢٠١٣، تبادلت حكوماتها مع المنظمات غير الحكومية الآراء بشأن أفضل السبل لتمكين المجتمعات المحلية حتى تعزز اكتفاءها الذاتي وتحسن أسباب الرزق لدى أفقر السكان في المجتمع والحفاظ عليها. وهناك حاجة إلى نهج تشاركي تشارك فيه المجتمعات المحلية نفسها والوكالات الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وباقي أصحاب المصلحة لضمان أن تكون المبادرات الإنمائية مجدية وفعالة وشاملة ومستدامة. وفي هذا الصدد، تقر الرابطة بالدور الرئيسي الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في مبادرات التنمية الريفية والمجتمعية ومنحت مؤخرا جوائزها الأولى للريادة في ميدان التنمية الريفية والقضاء على الفقر لعشر من المنظمات غير الحكومية المنتمية إلى الدول الأعضاء في الرابطة.

٣٢ - واسترسلت قائلة إنه رغم أن على البلدان أن تكون هي صاحبة الأمر في جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر، يمكن تعزيز هذه الجهود من خلال إقامة شراكات مع أطراف فاعلة إقليمية ودولية. وبشكل خاص، ترى الرابطة أن البلدان المتقدمة النمو يمكنها ويتعين عليها تقديم دعم متواصل لأقل البلدان نموا وللبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتوسطة الدخل، وهي تحث البلدان المتقدمة النمو على تحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية

الرسمية، مع رصد ما بين ٠,١٥ و٠,٢ في المائة لأقل البلدان نموا. وينبغي كذلك بذل جهود لتعزيز التعاون الإقليمي والدولي لتشجيع نقل التكنولوجيا وتحقيق التكامل الاقتصادي وتحرير الاقتصاد وتقاسم أفضل الممارسات، وكل ذلك من شأنه أن يعزز المبادرات الرامية إلى مكافحة الفقر.

٣٣ - السيد مسوسا (ملاوي): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية وقال إنه مع اقتراب الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، من الواضح أن جهود المجتمع الدولي الرامية إلى مكافحة الفقر وخفض البطالة غير كافية، لا سيما في أقل البلدان نموا وفي أفريقيا. ويوجد معظم السكان البالغ عددهم ١,٢ بليون شخص والذين لا يزالون يعيشون بأقل من ١,٢٥ دولار في اليوم في أفريقيا وآسيا. وإضافة إلى ذلك، حتى أولئك الذين تخلصوا من الفقر المدقع يبقون ضعفاء أمام الصدمات الاقتصادية وتغير المناخ وغيرها من الكوارث. ولذلك يتعين على المجتمع الدولي أن يكفل اعتبار القضاء على الفقر أولوية ملحة ويجب على البلدان المانحة أن تدعم البلدان النامية في سعيها إلى تعزيز النمو والتنمية. ومما يثير الانزعاج بشكل خاص أن مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية تواصل الانخفاض. وأكد أن المجموعة الأفريقية تحث البلدان النامية على الوفاء بالتزاماتها من المساعدة الإنمائية الرسمية ودعم جهود البلدان النامية من أجل تهيئة وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي، التي تشكل أداة قوية لخفض الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتلاحم الاجتماعي. وعلى حكومات البلدان المتقدمة النمو العمل بوجه خاص على دعم مبادرة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية.

٣٤ - وتابع قائلا إن المساواة بين الجنسين تعد شرطا مسبقا أساسيا لتحقيق النمو الاقتصادي المستمر والقضاء على الفقر. وأكد أن المجموعة تؤيد بالكامل الجهود التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لمحاربة التمييز القائم على نوع الجنس وتشجيع تمكين المرأة. كما ترحب المجموعة بكون الطابع العام لتعميم الاستفادة من الخدمات المالية، الذي يساهم كثيرا في تحقيق عدد من الأهداف الإنمائية، تجلى بوضوح في مقترح الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة؛ فالغاية ١-٤ في تقريره تدعو، في جملة أمور أخرى، إلى ضمان تمتّع جميع الرجال والنساء، لا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر، بحلول عام ٢٠٣٠.

٣٥ - واختتم قائلا إن المجموعة تشدد على الحاجة إلى معالجة التحدي العالمي المتعلق ببطالة الشباب وتدعو المجتمع الدولي إلى وضع وتنفيذ استراتيجيات عالمية تكفل لجميع الشباب الاستفادة من فرص العمل اللائق والمنتج.

٣٦ - السيد إستريم (الأرجنتين): قال إن أمريكا اللاتينية تلتزم بضمان التنمية الشاملة للجميع التي تؤدي إلى إيجاد مزيد من فرص العمل؛ وتعزيز الأمن الغذائي وجودة الغذاء؛ واحترام التنوع الثقافي وتوفير الحماية الاجتماعية لأضعف الفئات، مثل الأطفال والمراهقين والمسنين. ولهذا الالتزام ثلاثة جوانب هي: الاقتناع بأن العدالة الاجتماعية ليست ممكنة إلا من خلال تنمية اقتصادية متوازنة وعادلة؛ والإقرار بأن التنمية يجب أن تضمن التوزيع العادل وتعامل الأفراد كمواطنين ذوي مجموعة كاملة من الحقوق؛ واحترام التنوع وتفرد كل منطقة.

٣٧ - ومن أجل القضاء على الفقر في العالم، دعا إلى تعزيز دور الدولة وتقاسم الثروة مع المناطق والأشخاص الذين يحتاجونها أكثر، وإلى استحداث هيكل مالي عالمي جديد يوفر بديلا مجديا اقتصاديا للمؤسسات المالية العالمية وتكون

فيه البلدان النامية ممثلة تمثيلا عادلا. ويعد إيجاد فرص العمل الاستراتيجيةَ الأكفأ لمكافحة الفقر وتوزيع الثروة وعكس الارتفاع في بطالة الشباب. كما يشكل تكافؤ الفرص في سوق العمل وتلقي أجر مساو على نفس العمل عناصر رئيسية في العمل اللائق.

٣٨ - وفي معرض حديثه عن التدابير التي اتخذتها حكومته مؤخرا، أشار إلى سياسة تحويلات الدخول لفائدة الأطفال، التي تشمل اعتماد علاوة لصالح جميع الأطفال وبدل للنساء الحوامل. وقد أصبحت النساء ممثلات بصورة متزايدة في الأدوار القيادية، بما في ذلك في السلطة التشريعية، التي أصدرت قانونا لجعل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لعاملات المنازل تتمشى مع حقوق سائر العمال الآخرين.

٣٩ - واختتم قائلا إنه ينبغي حسم الفوارق في مجال الحصول على التمويل ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، كما يتعين على البلدان المتقدمة النمو أيضا أن تفي بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية التي قطعتها على نفسها في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والتزاماتها في إطار مؤتمر ريو + ٢٠، لا سيما فيما يخص المسؤوليات المشتركة ولكن المتفاوتة.

٤٠ - السيد ملاوين (جنوب أفريقيا): قال إن هناك توافقا عالميا واسع النطاق على أن الفقر هو أكبر تحدّ يواجهه العالم وعلى أن القضاء على الفقر شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة. وفعلا، شدد تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، الذي ينبغي أن يشكل القاعدة الرئيسية لدمج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية مستقبلا، على أن القضاء على الفقر يجب أن يشكل هدفا عاما لمبادرات التنمية المستدامة. ورغم ذلك، فإن استفحال التفاوت فيما بين الدول وداخل فرادى الدول يحد من الفرص الاقتصادية، خاصة بالنسبة للشباب ويسهل انتقال الفقر من جيل إلى آخر، لا سيما في البلدان التي لديها تفاوتات كبيرة في الدخل. ولهذا، فمن الأساسي أن تسعى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إلى كسر حلقة الفقر حتى تتمكن الأجيال المقبلة من تحقيق الازدهار.

٤١ - وتابع قائلا إن الفريق العامل المفتوح باب العضوية اقترح هدفا يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، وعيا منه بأن المساواة بين الجنسين تشكل أيضا شرطا أساسيا للتنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وأكد أن وفده يوافق على أن مبادرات القضاء على الفقر ستكون عديمة الجدوى إذا لم تتمكن النساء من الحصول على الخدمات المالية والتكنولوجيا أو خدمات الرعاية الصحية العالية الجودة وإذا لم يتمكّن من حيازة الملكية والأرض أو القدرة على الاستفادة منهما.

٤٢ - واستطرد قائلا إنه في حين أحرز كثير من البلدان الأفريقية تقدما هاما نحو بلوغ هدف القضاء على الفقر المدقع من ضمن الأهداف الإنمائية للألفية، فسوف تتراجع هذه المكاسب إلى حد كبير بسبب انتشار وباء إيبولا في غرب أفريقيا. وبهدف جمع ٢٥ مليون دولار، أنشأت جنوب أفريقيا الصندوق الاستئماني لمكافحة إيبولا لمساعدة البلدان المتضررة، وهي تحث الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي على بذل مزيد من الجهود لمواجهة هذه الأزمة الاجتماعية والإنسانية المستفحلة.

٤٣ - واختتم قائلا إنه بالرغم من أن العمالة هي المحرك الرئيسي للقضاء على الفقر، فالحصول على فرصة عمل ليس ضمانة لرخاء الفقراء العاملين. وبالفعل، لا يزال عدد الناس الذين يعملون وما زالوا يعيشون في الفقر في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يواصل الارتفاع. ولهذا، يجب بذل جهود متضافرة لتحفيز النمو الشامل للجميع بغية توفير وتعزيز فرص العمل اللائق لجميع أفراد المجتمع. وإضافة إلى ذلك

ولضمان أن تكون التنمية حقا شاملة للجميع ومستدامة، يجب أن يكون في مقدور البلدان وضع وتنفيذ سياسات صناعية وطنية تحقق أهدافها الإنمائية الخاصة، وينبغي إتاحة الموارد المالية الضرورية والتكنولوجيات السليمة بيئيا بشروط مواتية قصد تسهيل تنفيذ هذه السياسات. كما ينبغي أن تشجع البلدان أيضا ظهور المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والصناعة الزراعية.

٤٤ - السيد باتريوتا (البرازيل): قال إنه مع سرعة اقتراب الموعد النهائي لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، يبدو واضحا أكثر من أي وقت مضى أن الإرادة السياسية القوية والنهج المتوازن والمتسق الذي يدمج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة ضروري لمكافحة الفقر والجوع وعدم المساواة على نحو فعال.

٤٥ - وتابع قائلا إن مستويات الفقر المدقع انخفضت في جميع المناطق النامية ولكن ليس في البلدان النامية كلها. ورغم أن الأوضاع على صعيد الاقتصاد الكلي ملائمة والإدماج الاجتماعي متزايد والطبقة المتوسطة قوية، فالبلدان المتوسطة الدخل تأوي غالبية فقراء العالم. وستتطلب هذه البلدان دعما مستمرا من الأمم المتحدة من أجل النجاح في القضاء على الفقر. ولا ينبغي أن يعاد تصنيف الدول التي تعد من بين البلدان متوسطة الدخل رغما عنها، أو ألا يعاد تصنيفها حتى يصبح ذلك مبررا في ضوء توزيع الدخل والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى. وإضافة إلى ذلك وبينما يسعى المجتمع الدولي إلى صياغة وتنفيذ خطة طموحة وتحويلية للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، على الدول الأعضاء أن تبقى ملتزمة بمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتفاوتة.

٤٦ - وأردف قائلا إن برامج الحماية الاجتماعية خففت بدرجة كبيرة من حدة الفقر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وبهذا الصدد، نفذت البرازيل برامج التحويل النقدي المشروط ومبادرات أخرى لتعزيز الاندماج الاجتماعي ومكافحة الفقر وتحفيز النمو الاقتصادي الشامل للجميع والمستدام، واعتمدت سياسات للاقتصاد الكلي قصد تعزيز إيجاد فرص العمل اللائق. ورغم أن ملايين العمال في جميع أنحاء العالم قد فقدوا عملهم في أعقاب الأزمة الاقتصادية والمالية لعام ٢٠٠٨، أحدثت البرازيل ١٢ مليون وظيفة رسمية جديدة وحققت واحدا من أدنى معدلات البطالة في العالم، من خلال القيام باستثمارات ضخمة في التعليم والتدريب وتنفيذ سياسات تتمشى مع خطة الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل لمنظمة العمل الدولية. وقد تم انتشال حوالي ٣٦ مليون برازيلي من مخالب الفقر المدقع منذ عام ٢٠٠٣، وارتفعت القوة الشرائية للحد الأدنى للأجور بنسبة ٧١ في المائة وتم قلب اتجاه تنامي أوجه التفاوت الذي دام ٥٠٠ عام.

٤٧ - وعلاوة على ذلك، قلصت البرازيل صافي دينها العام بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي من حوالي ٦٠ إلى ٣٥ في المائة وخفضت نسبة دينها الخارجي الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٤٢ إلى ١٤ في المائة وسددت ديونها الخارجية ورفعت احتياطياتها من العملات الأجنبية بمعامل ١٠ وهي الآن تعد دولة دائنة على الصعيد الدولي. كما أصبحت البرازيل أيضا من أكثر الوجهات جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر.

٤٨ - وفي خضم المساعي المبذولة، شهدت البرازيل تحسنا في جودة التعليم بوصفه أولوية رئيسية، ولبلوغ هذه الغاية وسعت المدارس وزادت من ساعات التدريس ونقحت المناهج وحسنت أجور المعلمين ومواصفاتهم وظروف عملهم. وعلاوة على ذلك، قدم البرنامج الوطني للاستفادة من التعليم التقني ومن فرص العمل تدريبا تقنيا لثمانية ملايين

من الشباب في مئات المراكز المبنية لأغراض خاصة في جميع أنحاء البلاد. كما تقدم البرازيل أيضا وجبات الطعام وغيرها من أشكال الدعم للأسر وأطفالهم. وأكد أنه بعد تحقيق هدف تعميم الالتحاق بالتعليم الابتدائي، تسعى حكومته الآن إلى تحقيق نفس الهدف بالنسبة للتعليم الثانوي.

٤٩ - وتابع قائلا إن حوالي ٧٥ في المائة من العوائد المتأتية من استغلال النفط الواقع تحت الطبقات الملحية بالبرازيل تخصص لتمويل التعليم فيما تخصص ٢٥ في المائة منها لتمويل الرعاية الصحية. وبالإضافة إلى ذلك، ستستخدم ٥٠ في المائة من صندوق اجتماعي تأتى من عائدات النفط الواقع تحت الطبقات الملحية أيضا لتمويل التعليم، فيما سيمول الباقي الابتكار والعلوم والتكنولوجيا.

٥٠ - واستطرد قائلا إن تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، الذي سيشكل أساسا لدمج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، لم يشدد بشكل كاف على وسائل التنفيذ؛ حيث ينبغي التركيز بصورة أكبر على سبل تعزيز التعاون الإنمائي وتعبئة الموارد للوفاء بمتطلبات هذه الخطة العالمية الطموحة. وفي هذا الصدد، تحث البرازيل الدول على رفع مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية واحترام الهامش السياساتي الذي يحتاجه كل بلد لمواجهة تحدياته الخاصة. وثمة حاجة أيضا إلى آليات المساءلة لضمان فعالية المبادرات التي تتخذ بالشراكة مع القطاع الخاص ويبغي التوصل إلى توافق في الآراء بشأن أهداف واضحة وقابلة للتنفيذ من خلال الخطة الجديدة.

٥١ - السيدة بين دور (إسرائيل): قالت إنه رغم أن هدف القضاء على الفقر ضمن الأهداف الإنمائية للألفية تحقق قبل خمس سنوات من حلول الموعد المقرر، فالتقدم متباين بين مختلف المناطق والبلدان، حيث تفاقم عدد تفاقم عدد الفقراء بين الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال. ومع ذلك، تمثل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ فرصة تاريخية لمعالجة الجوانب المتعددة للفقر بشكل شمولي.

٥٢ - وتابعت قائلة إن تشجيع العمالة اللائقة والمنتجة للجميع، لا سيما للشباب، أمر مركزي في القضاء على الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتشجيع التنمية العادلة والشاملة والمستدامة. وتحقيقا لهذا الغرض، تسعى إسرائيل إلى تعزيز بيئة مؤاتية يمكنها بدورها أن تساعد في بناء مجتمعات قادرة على الصمود يتمتع فيها الناس بالثقة والمهارة وبالرغبة في حل المشاكل التي تعترضهم. كما تنظر إسرائيل بكثير من التقدير إلى الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم، لا سيما المؤسسات المتناهية الصغر، وهي تعمل مع منظمة Kiva Microfunds، وهي مؤسسة دولية لا تستهدف الربح، لمساعدة أصحاب المشاريع ذوي الدخل المنخفض وغير المستفيدين من الخدمات، بمن فيهم البدو والنساء العربيات الإسرائيليات، على إنشاء مؤسساتهم الخاصة.

٥٣ - واسترسلت قائلة إن الفقر يزداد تفاقما بسبب عدم كفاية سبل الحصول على فرص العمل والتعليم والرعاية الصحية والصرف الصحي. وتؤمن إسرائيل بشدة بأن سياسات الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي القوية يمكن أن تساعد في التخفيف من حدة الفقر وعدم المساواة وتعزز النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع وتحسن القدرة على التعافي في مواجهة الكوارث أو الأزمات. كما تؤمن إسرائيل بأن تمكين المرأة شرط ضروري للقضاء على الفقر. والنساء في العالم النامي أقل من الرجال في احتمال الاستفادة من فرص الحصول على الرعاية الصحية والقروض والمساعدة المالية أو حيازة الملكية، رغم أن النساء هن المحور الرئيسي الذي تنمو حوله الأسر ويترعرع الأطفال

ويمكنهن تحقيق نتائج إيجابية في كافة المجتمعات المحلية والبلدان. ولهذا يركز العمل الإنمائي لإسرائيل بوجه خاص على النساء، اللواتي يستثمرن ٩٠ في المتوسط من دخلهن في أسرهن. وينبغي منح النساء الأدوات التي يحتجنها لتحقيق الازدهار، بما في ذلك القدرة على اتخاذ القرارات المتعلقة بدورهن في الإنجاب. وبالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، نظمت الوكالة الإسرائيلية للتعاون الإنمائي الدولي (MASHAV) مؤخرا حلقة عمل ركزت على مساعدة النساء على الازدهار في قطاع التكنولوجيا الزراعية وعلى تصميم وتنفيذ برامج لتنمية القيادات في منطقة شرق أفريقيا.

٥٤ - وأردفت قائلة إن انتشار فيروس إيبولا المميت في غرب أفريقياهو تذكير مأساوي بأن هذا المرض يمكن أن تكون له آثار صحية واقتصادية واجتماعية مدمرة. وللمساعدة على مكافحة هذا الفيروس، تعمل إسرائيل على إرسال ثلاث عيادات طبية مجهزة لاستقبال حالات الطوارئ إلى غينيا وليبريا وسيراليون، ستديرها فرق من المتخصصين الإسرائيليين.

٥٥ - وأكدت أن المجتمع الدولي ينبغي أن يسترشد في صياغة وتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من العنصر الرئيس الذي تركز عليه إسرائيل في جميع أنشطتها الرامية إلى الحد من الفقر، ألا وهو إيجاد السبل الكفيلة بتمكين الأشخاص من أن يصبحوا هم أنفسهم عوامل النجاح في حياتهم. وليس بوسع أي حكومة أو وكالة أو منظمة أن تكافح الفقر أفضل من الناس الذين يعانون منه. ويتعين على المجتمع الدولي أن يصغي لأصواتهم.

٥٦ - السيد بيدرسين (النرويج): قال إن الحرمان والاستبعاد اللذين تعاني منهما النساء والفتيات اللواتي يعشن في الفقر يتفاقمان بسبب عدم المساواة القائمة على نوع الجنس التي يواجهنها في أسرهن ومجتمعاتهن المحلية. وتحسن مساعدة النساء على التخلص من الفقر جودة الحياة وأمدها، ليس فقط بالنسبة للنساء بل أيضا بالنسبة لباقي أعضاء أسرهن وتؤدي إلى تحسين صحة العائلة والتغذية والتعليم. ولهذا، فمن الأهمية بمكان أن تعالج مبادرات القضاء على الفقر وأهداف التنمية المستدامة التمييز القائم على نوع الجنس وتعزز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٥٧ - وتابع قائلا إن الأولوية الفورية للمجتمع الدولي ينبغي أن تكون هي القضاء على التفاوتات الجنسانية في التعليم بحلول عام ٢٠١٥. ولعل حصول الفتيات والمراهقات والشابات على التعليم الجيد في جميع المستويات هو العامل الوحيد الأهم الذي يمكنه أن يحرر قدرات النساء للعب للقيام بدورهن الكامل بوصفهن عناصر التغيير الأكثر فاعلية في المجتمع. وينبغي مواصلة الجهود لتحسين صحة الأم والعمل على استغلال خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لسد ما بقي من ثغرات بعد انقضاء موعد بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وإضافة إلى ذلك، ينبغي معالجة الجوانب الهامة للمساواة بين الجنسين التي لم تتناولها الأهداف الإنمائية للألفية في الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة. وبصفة خاصة، يجب أن يعمل العالم بعزم ثابت بغية القضاء على جميع أشكال العنف ضد الفتيات والنساء واتخاذ تدابير ملموسة لتغيير المعايير والمواقف الاجتماعية التي تجعل مثل هذا العنف مقبولا.

٥٨ - واختتم قائلا إن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يجب أن تعزز أيضا المشاركة العادلة للمرأة في السياسة والاقتصاد، وأن تسعى إلى ضمان تمتع النساء والرجال بفرص متكافئة في مجال العمالة وتلقيهم أجرا مساويا على نفس العمل وتمتعهم بنفس الحقوق في الملكية والأرض والإرث. كما يجب أن تعزز الخطة الجديدة حقوق النساء في مجال الصحة الجنسية والإنجابية بناء على الالتزامات التي قطعت

خلال مؤتمرات القمة والمؤتمرات التي تعقدها الأمم المتحدة. وثمة تأييد ساحق في صفوف الدول الأعضاء لهدف قائم بذاته يتعلق بالمساواة بين الجنسين والاعتراف على نطاق واسع بأن تمكين المرأة أمر ضروري ليبلغ العالم جميع الأهداف الأخرى. ولهذا ستسعى النرويج إلى كفالة مراعاة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بشكل كامل في المرحلة الأخيرة من المفاوضات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٥٩ - السيد ميسا كوادرا (بيرو): تكلم باسم مجموعة الأصدقاء غير الرسمية في الأمم المتحدة المعنية بتعميم الاستفادة من الخدمات المالية وقال إن تعميم الاستفادة من الخدمات المالية يكتسي صبغة رئيسية في القضاء على الفقر وفي مسائل أخرى، مثل التعاون في ميدان التنمية الصناعية ودور المرأة في التنمية. وأكد أن تعميم الاستفادة من الخدمات المالية يساهم في تحقيق العديد من النتائج الإنمائية وأن مجموعة الأصدقاء، التي تتكون من أكثر من ٣٠ دولة عضوا، ترحب بإدراج هذا المفهوم في المقترح الذي قدمه الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة. والمقصود من إحدى الغايات التي أدرجت ضمن الهدف المقترح الأول هو القضاء على الفقر في كل مكان. وبحلول عام ٢٠٣٠، يجب أن يتمتع الجميع، لا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، بحقوق متساوية في الموارد الاقتصادية وفرص الحصول على الخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر. وقد اتضح أن تعزيز تعميم الاستفادة من الخدمات المالية بالنسبة للنساء بشكل خاص يؤدي إلى تحسين تمكينهن اجتماعيا واقتصاديا، لا سيما عندما تكون لديهن حسابات مالية فردية، ويرفع من قدرتهن على اتخاذ القرارات داخل الأسرة.

٦٠ - واختتم قائلا إن الأسر والأفراد في حال انعدام الخدمات المالية الرسمية والشاملة للجميع، يضطرون إلى الاعتماد على آليات أدنى غير رسمية للتعامل مع الاضطرابات الاقتصادية وبناء الأصول. وتتأثر الأعمال التجارية الصغيرة أيضا بنقص الخدمات المالية مثل الادخار والائتمان والتأمين والتحويلات. وأكد أن وفده يرحب بأهداف التنمية المستدامة المقترحة التي تشمل غايات يقصد منها تشجيع إضفاء الشكل الرسمي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق.

٦١ - السيد زينسو (بنن): تكلم باسم مجموعة أقل البلدان نمواً وقال إن الفقر والجوع يقيدان قدرة أقل البلدان نمواً على إحراز تقدم في التنمية البشرية والاجتماعية لأنها غير قادرة على توفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية والصرف الصحي. وعلى الصعيد العالمي، تم بلوغ هدف القضاء على الفقر، لكن ما يزيد على ٤٧ في المائة من سكان أقل البلدان نموا لا يزال يعيش في فقر مدقع. وقد ارتفع العدد المطلق للفقراء في العديد من البلدان الأقل نموا، وبخاصة في أفريقيا، لكن هذه الحقيقة لم تنعكس في تقرير الأمين العام عن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧). وأردف قائلا إن النسبة المئوية للأشخاص الذين يعيشون في الفقر أكثر أهمية من الناحية الإحصائية من العدد المطلق و٤٧ في المائة من الأشخاص في أقل البلدان نموا يعيشون تحت خط الفقر، مقارنة بما نسبته ٢٠ في المائة في البلدان النامية الأخرى. وتواجه أقل البلدان نموا مشاكل نُظُمية ولا تستطيع لوحدها أن تتصدى لتحدياتها الإنمائية ولديها إمكانية محدودة لتعبئة الموارد المحلية. وينبغي أن تولي الأمم المتحدة أولوية عليا لمساعدة أقل البلدان نموا على سد الثغرة في مجال القدرات وتقديم المشورة لها بشأن السياسات التي تعالج الاختلالات في التوزيع وتحديد

أولويات أفضل لضمان حصول الجميع على الخدمات الأساسية.

٦٢ - وتابع قائلا إن التقرير يتجاهل سبل التنفيذ باعتبارها حجر الزاوية في القضاء على الفقر. بل إنه يلقي الضوء على مشاريع هامشية نفذتها وكالات وصناديق وبرامج ولا يبرز فوائدها ولا يشير إلى الدروس التي يجب استخلاصها منها. وينبغي أن يكون الدعم المقدم للحكومات أكثر منهجية ولا ينبغي أن يتخذ شكل مشاريع انتقائية تستهدف بلدين أو ثلاثة بلدان. وهذا يقتضي الاعتماد على البيانات المصنفة لا على مجرد تعميمات. كذلك، لا يركز التقرير على الحاجة إلى الدعم الدولي للقضاء على الفقر في أقل البلدان نموا، عن طريق المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة الاستثمار ونقل التكنولوجيا وإلغاء الدين وبناء القدرات ودخول الأسواق دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة. وبصفة أعم، يفتقر التقرير إلى الطموح وتوصياته عمومية إلى أبعد الحدود. إن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي منوطتان بولاية إدراج المسائل التي تهم أقل البلدان نموا في تقريريهما عن المسائل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وبالرغم من هذا الحكم، فالتقرير الحالي لا يفعل ذلك، بل هو يركز على مناطق أخرى وفئات أخرى من البلدان، بعضها جزء من تصنيف البنك الدولي للبلدان بناء على الدخل فقط وليس من التصنيفات التي تعترف بها الأمم المتحدة. وينبغي للأمم المتحدة أن تساعد في تحقيق التقدم لا أن تقتصر على مدح منجزات عدد قليل من البلدان. كما لا يكفي ذكر دعم وكالات مختلفة للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا إذا كان العديد من البلدان لا يزال بعيدا عن تحقيق أهدافه وقد مضى أكثر من ١٠ سنوات منذ انطلاق تنفيذه.

٦٣ - واختتم قائلا إن التقرير ينبغي أن يكون أداة للمساءلة بشأن الولايات التي تنص عليها القرارات ذات الصلة، وليس فقط مرآة تعكس الحالة العامة في مجال الفقر. ومن هذا المنطلق، دعا إلى شراكة أكثر منهجية ومساءلة أكبر لضمان تعزيز النمو التحويلي والتزام أقوى بتعبئة الموارد، كما طُلب ذلك في الاجتماع الوزاري المعني بالشراكات الجديدة من أجل بناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نموا، الذي عقد في كوتونو في تموز/يوليه. وينبغي أن يتناول التقرير القادم للأمين العام هذه الشواغل ويحترم قرارات الدول الأعضاء ويركز على احتياجات أكثر الفئات ضعفا.

٦٤ - تولت الرئاسة السيدة ستيبويكا (بولندا)، نائبة الرئيس.

٦٥ - السيد حنيف (ماليزيا): قال إن بلده حقق نموا اقتصاديا مطردا وحد من الفقر بدرجة كبيرة وأحرز تقدما في مجال التنمية البشرية، فأصبح بلدا متوسط الدخل من الشريحة العليا. وتشمل برامج القضاء على الفقر النظام المعروف باسم eKasih، وهو قاعدة مركزية للبيانات على الصعيد الوطني تتعلق بالفقر وهي متاحة لجميع الوكالات الحكومية لأغراض التخطيط والرصد؛ وبرنامجا للتنمية الريفية جرى بفضله بناء ٢٠ ٠٠٠ وحدة سكنية من الجيل الجديد وتنفيذ برامج للتدريب على المهارات وتقديم منح دراسية إلى ٥ ٠٠٠ طفل؛ وبرنامج AZAM1 الذي ركز على توفير فرص العمل وإنشاء الأعمال التجارية الصغيرة، وعلى مقدمي الخدمات الصغيرة والفرص في مجال الزراعة.

٦٦ - واختتم قائلا إن مبدأ العدالة الاجتماعية يوجد في صميم الخطة الماليزية العاشرة التي يتمثل الهدف الرئيسي منها في الرفع من مستوى معيشة ٤٠ في المائة من الأسر المصنفة ضمن الفئة الدنيا من خلال النهوض بالتعليم وتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي وتدعيم الفئات المحرومة. وأكد أن حكومته عازمة أيضا على ضمان المساواة في الحصول على

الرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية الأساسية لجميع الماليزيين بحيث لا تحرم جماعة محلية أو طائفة من منافع التنمية في ماليزيا.

٦٧ - السيد عبد الله (نيجيريا): قال إن الفقر والبطالة يشكلان معا ومنذ وقت طويل موضوعين محوريين يحظيان بالاهتمام الدولي، وقد تجلى ذلك الاهتمام في الآونة الأخيرة في الموقف الأفريقي الموحد إزاء خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وفي تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة. وأكد أن وفده دعا إلى إعادة تقييم تمويل التنمية وتحديد أولوياته، وقيام البلدان المانحة ببذل المزيد من الجهود لدعم الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية للقضاء على الفقر وتوليد فرص العمل. وينبغي للبلدان المانحة الوفاء بالتزاماتها حتى يمكن لأفريقيا أن توفر الغذاء لسكانها وترفع من ناتجها الصناعي وتستغل مواردها الطبيعية استغلالا راشدا، مع مواصلة الوعي بضرورة مراعاة البيئة واحتياجات الأجيال القادمة.

٦٨ - وأضاف قائلا إن الحماية الاجتماعية أداة قوية للحد من الفقر وتحقيق التماسك الاجتماعي. وهي تعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، إذ أن البلدان التي لديها نظم للحماية الاجتماعية كانت أكثر قدرة على مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية. ويعد تمكين المرأة آلية قوية أخرى لضمان القضاء على الفقر لأن النساء يشكلن نسبة كبيرة من الفقراء العاملين. وتقديرا لمساهمات المرأة في الاقتصاد ومكافحة الفقر، وضعت بلاده برامج تتمحور حول المرأة من أجل تعزيز التمكين المالي من خلال اكتساب المهارات واستحدثت برنامجا للقروض الصغيرة للنساء والشباب.

٦٩ - وتابع قائلا إن نيجيريا تشجع أيضا إيجاد فرص العمل والضمان الاجتماعي والإنتاجية والعلاقات الصناعية الجيدة من خلال وكالتها المعنية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ووزارة العمل والإنتاجية. وتركز خطة عملها الوطنية المتعلقة بإيجاد فرص العمل على ١١ قطاعا من القطاعات الرئيسية للاقتصاد وهي تقيم شراكة مع وكالات إنمائية بهدف اعتماد استراتيجيات جديدة للقضاء على الفقر. وفي الختام، شدد على ضرورة التصدي للتحدي العالمي المتمثل في البطالة بين الشباب ورحب بدور منظومة الأمم المتحدة في دعم الجهود الوطنية للقضاء على الفقر، وحثّها على تقديم المزيد من الدعم لتحقيق هذه الغاية.

٧٠ - السيدة ديردريان (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن لدى المجتمع الدولي فرصة نادرة للقضاء على أسوأ أشكال الفقر من خلال إنجاز ما بقي من الأهداف الإنمائية للألفية. وخلال العقد الماضي، أدى النمو الاقتصادي الشامل للجميع والمستدام إلى تخفيض ٩٠ في المائة من الفقر المدقع؛ ومع ذلك، في كل يوم، كان على الأسر الفقيرة مواجهة خيارات صعبة بين الغذاء والدواء والسكن والتعليم، وهي مقايضات لها عواقب يمكن أن تبلغ حد الكارثة. وتشهد نسبة المواليد لدى الأسر الفقيرة ارتفاعا كبيرا لأن الفقراء يعرفون أن أطفالهم قد يموتون بسبب أمراض يمكن الوقاية منها.

٧١ - وأردفت قائلة إن السياسات المحددة الأهداف، بما في ذلك شبكات الأمان الاجتماعي والحدود الدنيا للحماية الاجتماعية، وكذلك فرص حيازة الممتلكات والأصول المنتجة بالنسبة للرجال والنساء على حد سواء، والتحويلات النقدية المحددة الأهداف وتمويل الأعمال التجارية الصغيرة، هي من المبادرات التي تكللت بالنجاح في كل مكان. لقد صار من الممكن تحقيق ما لم يكن متصورا في الماضي بفضل النمو الاقتصادي السريع في العديد من البلدان النامية ونشوء وسائل جديدة للحصول على المعلومات والتعبير والاستفادة من الخدمات المالية من خلال تكنولوجيا الأجهزة النقالة.

وكما أشار إلى ذلك الرئيس أوباما، فقد حان الوقت لإعادة التفكير في سبل تحقيق التنمية من خلال إقامة شراكات جديدة.

٧٢ - السيد صاريير (ملديف): قال إن تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة أكد التزام المجتمع الدولي بوضع القضاء على الفقر في صميم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وينبغي أن يشكل التقرير أساسا لدمج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي ينبغي أيضا أن تستكمل ما لم يكتمل إنجازه من الأهداف الإنمائية للألفية.

٧٣ - وأضاف قائلا إن القضاء التام على الفقر المدقع يقتضي تبني نهج شامل يتمحور حول الناس للتصدي لأوجه عدم المساواة فيما بين البلدان وداخل البلدان ذاتها، بما في ذلك في كافة الفئات العمرية والجنسانية وفي المناطق الحضرية والريفية. وأكد أن حكومة ملديف اعتمدت، في هذا الصدد، سياسات وتشريعات تعين على تحديد الفئات الضعيفة ودعمها وتمكينها. ويضمن قانون العمالة للموظفين تلقى أجر مساو على نفس العمل وينص على منح الأمهات العاملات إجازة الأمومة لمدة ثلاثة أشهر وحصولهن أثناءها على أجورهن كاملة، في حين ينص قانون المعاشات على دفع معاشات تقاعدية شهرية لجميع المواطنين الملديفيين الذين تبلغ أعمارهم ٦٥ أو أكثر. ووضعت الحكومة أيضا سياسات لتوفير الرعاية الصحية والمأوى والمساعدة القانونية لكبار السن، ويقدم قانون الإعاقة ضمانات للأشخاص ذوي الإعاقة بمن فيهم الأطفال، ويعزز حقوقهم.

٧٤ - وأضاف قائلا إن جزر ملديف ملتزمة بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، وتعتقد اعتقادا راسخا أن المساواة بين الجنسين شرط أساسي للقضاء على الفقر. فملديف تستثمر في النساء والفتيات، بما في ذلك من خلال توفير التعليم الجيد، الذي تكون له آثار مضاعفة جوهرية في المجتمع، وزيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي المستدام. ويجري أيضا اتخاذ خطوات لتعزيز مصالح الشباب وتمكينهم، وهم يشكلون ٤٤ في المائة من السكان. كما توفر ملديف أيضا إمكانية حصول الجميع على التعليم الابتدائي وتسعى إلى مكافحة البطالة من خلال توسيع الحصول على التعليم الثانوي والتعليم الجامعي والدراسات العليا وبرامج التأهيل المهني. وتوفر أيضا برامج التدريب المهني للطلاب في شركات القطاع الخاص. ويبقي التفاوت الكبير في الدخل مسألة مثيرة للقلق، لكن ملديف تسعى إلى التصدي لهذا التحدي بوسائل من جملتها تقديم قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتعزيز التنوع الاقتصادي. واعتمدت ملديف ممارسات الصيد المستدامة، التي لا تضيف فقط قيمة لصادرات البلاد من الأسماك، ولكنها تحافظ أيضا على تنوعها البيولوجي البحري الغني، في حين تواصل صناعة السياحة المستدامة في البلاد تقديم مساهمة كبيرة في الاقتصاد.

٧٥ - وتابع قائلا إن ملديف حققت هدف في عام ٢٠٠٤ هدف القضاء على الفقر المدقع والجوع من بين الأهداف الإنمائية للألفية، وكانت قد خرجت من قائمة أقل البلدان نموا في عام ٢٠١١. ومع ذلك، فبُعد جزر ملديف وضيق قاعدة البلاد الاقتصادية واعتمادها المفرط على السياحة، التي تمثل ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، والتحديات المتعلقة بتحقيق وفورات الحجم وضعف البلاد أمام الصدمات الخارجية والكوارث البيئية، كل ذلك يعني أن البلد لا يزال يواجه تحديات كبيرة. وعلى وجه الخصوص، تظل ملديف عرضة لأثر تغير المناخ، الذي يشكل تهديدا خطيرا لسبل عيش الناس وحتى ديارهم. ومن الضروري أن تراعي جميع المبادرات الرامية إلى القضاء على الفقر مشكلة تغير المناخ وأن تكون منسجمة مع الأهداف المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٧٦ - السيد ريموش (الجزائر): قال إن من المؤكد أن الفقر والاستبعاد الاجتماعي ظاهرة عالمية نابعة من تغييرات طرأت على النظام الاقتصادي الدولي. ففي العديد من البلدان في أفريقيا، بلغ الفقر مستويات مثيرة للقلق لأنها تفتقر إلى وسائل مكافحة الجوع والمرض وسوء التغذية، ووفقا لإحصاءات البنك الدولي، تجاوز عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر بليونا واحدا في عام ٢٠١٣. وقد هدد ارتفاع أسعار السلع الأساسية والمواد الغذائية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتبدو آفاق العودة إلى نمو العمالة أحلك لأن المزيد من الحكومات تختار التقشف في الميزانية. فعبء الدين الخارجي وصعوبات الوصول إلى الأسواق في البلدان المتقدمة النمو والكوارث الطبيعية المرتبطة بالتدهور البيئي تعرقل جميعها الاستراتيجيات الوطنية للتنمية. والحاجة إلى التكامل والتضامن والمعاملة بالمثل وإلى التزام أعمق من قبل المجتمع الدولي وإلى نهج مبتكرة لتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي وإحداث فرص العمل أكبر من أي وقت مضى. وقد خفضت الجزائر نسبة الفقر من ١٤,١ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٥,١ في المائة في عام ٢٠١١، ولا تتجاوز نسبة السكان الذين يعيشون الآن على أقل من دولار واحد في اليوم ٠,٤ في المائة. وانخفض معدل البطالة من ٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٩,٨ في المائة في عام ٢٠١٣. وأضاف قائلا إن الجزائر أحرزت أيضا تقدما في مجال تمكين المرأة وفتح أبواب العمل أمامها في جميع مستويات المجتمع؛ وقد بلغت نسبة النساء من بين النواب المنتخبين في البرلمان الوطني في عام ٢٠١٢ ٣١ في المائة.

٧٧ - وينبغي أن تستند جهود القضاء على الفقر في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية للحد من الجهل والمرض وإلى شراكة عادلة بين البلدان الصناعية والبلدان النامية توجه نحو تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الفقيرة وإلى تعزيز الطابع الديمقراطي لإدارة الاقتصاد على الصعيد الدولي وتوسيع نطاقها التمثيلي.

رفعت الجلسة الساعة ١٨:٠٥.